الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
20 January 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50278 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/68/L.2)

مشروع القرار *A/C.5/68/L.2*.

١ - اعتمد مشروع القرار *A/C.5/68/L.2*.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/68/337 (Part I) و A/68/337 (Part I)/Add.1)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (A/68/273)

٢ - **السيدة لابوانت** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية)، في معرض تقديمها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/337 (Part I) و A/68/337 (Part I)/Add.1)، قالت إن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٦٧/٢٥٨ على نشر تقارير المراجعة الداخلية للحسابات على موقع المكتب على الإنترنت على أساس تجريبي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد بدأ النشر في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وفي هذا الصدد، وضع المكتب إجراءات تشغيل موحدة تتعلق بنشر هذه التقارير لكفالة حماية المعلومات البالغة السرية من إمكانية استغلالها. ويقوم المكتب أيضا بتحسين تصميم الموقع الذي تصل إليه هذه التقارير.

٣ - وعلى الرغم من تحديث قائمة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بانتظام، لم تصبح الوصلات الخاصة بهذه التقارير فاعلة إلا بعد ٣٠ يوما من ظهورها على الموقع. وقد أتاح هذا التأخير للدول الأعضاء الفرصة لاستعراض التقارير قبل إتاحتها للجمهور العام. إن الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات من شأنه أن يعزز من شفافية عملية المراجعة الداخلية للحسابات، ويشكل وسيلة للإقرار بأوجه القصور التي تعتري المنظمة. كما يتيح للإدارة الفرصة لإظهار عزمها لتصحيح أوجه الضعف الواردة. ولهذا الكشف أيضا أثر إيجابي على جودة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ووضوحها ويساعد في جعلها أكثر إيجازاً.

٤ - وبغية الاستمرار في تحسين فعالية المكتب في الإبلاغ عن النتائج، فقد نشر على موقعه قائمة بالمصطلحات الأساسية للرقابة التي يستخدمها في تقاريره وفي ما يتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها. إن نشر هذه القائمة التي وضعت بالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية، سيؤدي إلى تيسير التواصل بين المكتب وهذه الجهات المعنية وكذلك داخل أوساط الرقابة.

٥ - وظلت معدلات الشواغر في المكتب مستقرة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المتوقع أن يتحسن المعدل الإجمالي البالغ ١٤ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بعد انتهاء الفترة الانتقالية لتنفيذ عملية إعادة تنظيم وظيفة التحقيقات في عمليات حفظ السلام. وسيساعد قرار الجمعية العامة لتقديم الدعم لإعادة تنظيم موارد التحقيقات ذات الصلة بعمليات حفظ السلام في سياق ميزانية حساب الدعم على تحسين كفاءة وفعالية هذه الأنشطة وتحسين معدلات الشغور في هذا المجال التي بلغت ٢١ في المائة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ - **السيد ميم** (رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة)، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن أنشطتها للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ (A/68/273)، قال إن نوعية توصيات هيئات الرقابة التي تقدمها والتقدم الذي أحرزته الإدارة في تناولها تشكل عناصر بالغة الأهمية في

النظام الفعال للرقابة الداخلية. لذلك يعد تحسين معدلات تنفيذ التوصيات التي تصدرها هيئات الرقابة خطوة في الاتجاه الصحيح. إلا أنه لكي تكون عنصرا أساسيا من عناصر المساءلة، يجب أن تكون هذه التوصيات عالية الجودة وتضيف قيمة وأن تنفذ في حينها.

٧ - وأُثني على الإدارة للإجراء الذي اتخذته لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. بيد أن معدل التنفيذ عموما، الذي كان ٤٥ في المائة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، يشير إلى وجود مجال كبير للتحسين. وعلى الرغم من أن بعض التوصيات الأكثر استراتيجية التي أصدرها المجلس قد تستغرق وقتاً لتنفيذها، فإن ذلك لا يقلل من الحاجة إلى أن تكون أكثر قوة في الاستجابة للتوصيات والنتائج التي توصل إليها المجلس.

٨ - وفي تقريرها السابق عن أنشطتها (A/67/259)، لاحظت اللجنة أن المكتب قد غير الطريقة التي يصنف فيها توصياته ومتابعتها. وفي إطار الترتيب الجديد، فإنه يجري تقييم تنفيذ التوصيات البالغة الأهمية على أساس ربع سنوي، بينما يجري تقييم تنفيذ التوصيات التي صنفت بأنها هامة سنويا. وفي هذا الصدد، يساور اللجنة القلق إزاء ازدياد عدد التوصيات الماضية التي لم تنفذ والتي تم تصنيفها بأنها بالغة الأهمية في ربع كل سنة. بيد أنه ليس من الواضح فيما إذا كان عدم تنفيذ التوصيات المتبقية يعود إلى تحديد الإدارة تواريخ إنجاز غير واقعية أم أن ذلك يعزى إلى عوامل خارجة عن إرادة الإدارة. وأوصت اللجنة بضرورة أن تعالج لجنة الإدارة السبب الجذري لهذه المشكلة، وأن تكفل التزام مديري البرامج بالمواعيد المستهدفة التي حددوها لتنفيذ توصيات هيئات الرقابة.

٩ - وأبدت الإدارة اهتماما متزايدا بتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر. إلا أنه وفقا لقرارات الجمعية العامة وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذات الصلة، أوصي بأن تعمل المنظمة بشكل منتظم على تحديد المخاطر الرئيسية التي ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها باعتبارها مسألة على سبيل الأولوية. وقال إن بعض الكيانات، بما في ذلك مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وإدارة الدعم الميداني ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قد بدأت في إدماج إدارة المخاطر في عملياتها. وستواصل اللجنة المتابعة مع تلك الكيانات ومع كيانات أخرى لاستعراض التقدم الذي تحرزه في تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن اللجنة كانت قد أوصت بأن يقدم الأمين العام تقريرا إلى الجمعية العامة عن حالة نظام الإدارة المركزية للمخاطر في الأمانة العامة استنادا إلى المعايير المرجعية التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة، بغرض وضع خط أساس يمكن قياس التقدم المحرز على أساسه.

١٠ - إن وضع نظام فعال لإدارة الموارد في المؤسسة سيساعد على كسر حواجز الانعزال التنظيمي وإتاحة منظور شامل على نطاق المنظمة. فقد يؤدي النهج الذي تتبعه إحدى الإدارات في إدارة المخاطر إلى وضع قد تؤثر فيه استراتيجية الحد من المخاطر في إحدى الإدارات على قدرة إدارة أخرى على تنفيذ مهامها بفعالية. لذلك أوصت اللجنة بضرورة أن تنسق الإدارة الجهود الرامية إلى دمج إدارة المخاطر في جميع أرجاء المنظمة.

١١ - وفي ما يتعلق بخطة عمل وميزانية المكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أوصت اللجنة بأن يركّز المكتب بصورة أكبر على مراجعة حسابات أنشطة الشراء التي تقوم بها البعثات، بسبب ارتفاع مستوى المشتريات في الميدان؛ وأن يكفل إنهاء تقاريره في حينها، وأن يعمل باستمرار، حسب الاقتضاء، على دراسة وتحديث عمليات تقييم المخاطر لديه، وأن يبذل جهوداً متضافرة لمعالجة مسألة التأخيرات الكبيرة

في إنجاز التحقيقات التي يجريها، وتجنب تأثير ''الانعزال'' بين الشعب التابعة له.

١٢ - وقال إن ارتفاع معدلات الشغور في المكتب مسألة طال أمدها. لذلك فإنه يرحب بالتحسن الهام الذي طرأ على هذا المعدل الذي انخفض من ٢١,٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٤ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعلى الرغم من هذا التحسن، فإن العديد من المهام لم تكتمل في الوقت المناسب وظل معدل ترحيل المهام عالياً. لذلك، يوصي بضرورة أن يسعى المكتب جاهداً لكفالة الاتساق بين تنفيذ الميزانية وتنفيذ البرنامج.

١٣ - وفي عام ٢٠١٢، أبلغت اللجنة أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للمكتب قد أحرزت تقدما في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الخارجي الذي أجري في عام ٢٠١١. أما الاستعراض الخارجي للشعبتين الأخريين فقد انتهى في عام ٢٠١٣ وتبذل الجهود لتنفيذ التوصيات المقدمة. وينبغي أن تأخذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الخارجي لشعبة التحقيقات في الاعتبار التقرير الذي طلب أن يقدمه الأمين العام عن تعزيز التحقيقات. وفي هذا الصدد، أشار إلى التوصية السابقة التي قدمتها اللجنة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٤٧ بضرورة أن يضع الأمين العام الصيغة النهائية للاختصاصات المتعلقة باستعراض التحقيقات الشامل المقترح.

١٤ - وكررت اللجنة التوصية التي قدمتها منذ فترة طويلة والتي لم تنفذ بعد بضرورة أن تتخذ شعبة التحقيقات التابعة للمكتب نهجا استباقياً أكثر في عملها. وأن الحاجة إلى القيام بذلك هو الهدف الأكثر أهمية نظرا لانخفاض مستوى التحقيقات المتعلقة بالمشتريات. لذلك رحبت اللجنة قيام شعبة التحقيقات بإنشاء وحدة تحقيق استباقية. بيد أن اللجنة لا تزال تشعر بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في هذا الجانب الهام من عمل المكتب، وأوصت بضرورة أن يظهر تطورا ملموسا في هذا الصدد عندما يضع خطط عمله في المستقبل.

١٥ - وفي ما يتعلق بإعداد التقارير المالية، فقد أقرت اللجنة بالمناقشات الجارية بين الإدارة ومجلس مراجعي الحسابات وهيئات الرقابة الأخرى بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وترى اللجنة بأنه يتعين على الأمانة، في بعض الحالات، أن تتخذ إجراءات إدارية لها ما يبررها على النحو الواجب، وخاصة عندما تتغاضى المعايير المحاسبية الدولية عن مسألة ما. أما بالنسبة لمشروع أوموجا، فقد قال إنه على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا، فقد أُبلغت اللجنة بأن عمل المشروع لا يزال محفوفاً بمخاطر كبيرة. وأوصت اللجنة بأن تواصل الإدارة تحديد وإدارة المخاطر الرئيسية التي قد تحول دون تحقيق أهداف هذا المشروع.

١٦ - **السيد نافوتي** (فيجي)، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن المكتب يضطلع بدور بالغ الأهمية لتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين آليات المساءلة وتحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها. وبالإشارة إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٤٨/٢١٨ باء، أكد من جديد دعم المجموعة من أجل استقلالية عمل المكتب ودوره في مساعدة الأمين العام في المسؤوليات التي يضطلع بها المتعلقة بالرقابة الداخلية.

١٧ - وقال إن المجموعة تلاحظ مع التقدير المبادرات الرامية إلى تعزيز عمل المكتب وتبدي اهتماما خاصا في تعلم كيف يمكن أن يؤثر الاستعراض الخارجي لشعبة التحقيقات وغيرها من المبادرات، مثل المشروع التجريبي المتعلق بالتحقيقات المنجزة في الميدان، على تنفيذ الولايات المتعلقة بتعزيز التحقيق. وترحب أيضا بتجميع النسخة الأولى من قائمة المصطلحات الأساسية للرقابة، وتشجع المكتب على مواصلة تحديث القائمة بانتظام.

١٨ - وفي حين تعيد التأكيد على الأدوار المنفصلة والمتميزة لآليات الرقابة الداخلية والخارجية، فإن المجموعة تؤكد على أهمية التعاون بين هيئات الرقابة لضمان الرقابة الفعالة في الأمم المتحدة. وقال إن المجموعة ترحب بالتعاون الجاري والشراكة الودية القائمة بين المكتب وهيئات الرقابة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، فضلا عن المؤسسات الرقابية الأخرى.

١٩ - وقد أحاطت المجموعة علما بالمعلومات المتصلة بنتائج الرقابة فضلا عن المخاطر الداخلية وتحليل الاتجاهات، وتسعى إلى تعميق فهمها لهذه المسائل، بما في ذلك تخصيص الموارد وتنفيذ خطط العمل المستندة إلى المخاطر، في المشاورات غير الرسمية.

٢٠ - وفي ما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ المقررة، لاحظت المجموعة مع التقدير المعلومات الواردة في التقرير عن أنشطة الرقابة التي يضطلع بها المكتب بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات. إلا أنها تأسف لأن التقرير لم يتضمن معلومات عن أنشطة الرقابة المتعلقة بتشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦٣. وستطلب المجموعة إيضاحات حول هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية.

٢١ - اختتم كلامه بالقول إن اللجنة قدمت توصيات ترمي إلى تحسين فعالية وكفاءة وتأثير أنشطة مراجعة الحسابات وغيرها من مهام الرقابة التي يضطلع بها المكتب. وقال إن المجموعة تتطلع إلى إجراء مناقشة شاملة في المشاورات غير الرسمية بشأن مختلف التعليقات والملاحظات والتوصيات التي قدمتها اللجنة.

٢٢ - **السيد ديتلينغ** (سويسرا)، متحدثاً أيضا باسم ليختنشتاين، قال إن الوفدين يرغبان في الإشادة بالمكتب لقيامه بتجميع ونشر قائمة المصطلحات الأساسية للرقابة. ونظراً لأن المكتب قد بدأ بوضع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات على موقعه على الإنترنت على أساس تجريبي، فمن الأهمية بمكان أن تحدد بوضوح الشروط التقنية العديدة، لتمكين الدول الأعضاء وعموم الجمهور من فهم تقارير مراجعة الحسابات بشكل أفضل. ولاحظا أيضا مع الارتياح أن معدلات الشغور ظلت مستقرة، على الرغم من إعادة تنظيم مهمة التحقيق المتعلقة بحفظ السلام.

٢٣ - وعلى الرغم من أن هذه التطورات كانت إيجابية للغاية، فإن سويسرا وليختنشتاين تأسفان لازدياد عدد التوصيات البالغة الأهمية التي لم تنفذ بعد. وتشجعان الإدارة على وضع جداول زمنية أكثر واقعية لتنفيذ التوصيات، وتحثان الأمين العام على تحميل المديرين والإدارات ذات الصلة المسؤولية عند تجاوز المواعيد النهائية.

٢٤ - وأضاف أن الإدارة المركزية للمخاطر لا تزال أحد المجالات التي يشكل فيها الجمود المؤسسي مشكلة كبيرة. فلا يزال اتباع نهج شامل إزاء تقييم المخاطر في جميع أنحاء المنظمة غير موجود. علاوة على ذلك، فإن تحليل اتجاهات المخاطر في المراجعة الداخلية للحسابات التي أدرجت في التقرير السنوي للمكتب للمرة الثانية، لم يكن شاملا على نحو كاف. وإن هذا الافتقار إلى الدقة يجعل من الصعب تفهم المخاطر التي تواجهها المنظمة بصورة صحيحة.

٢٥ - ولا تزال هناك إمكانات لم تستغل لتعزيز التعاون وزيادة التآزر إلى أقصى حد ممكن بين الشعب الثلاث التابعة للمكتب. وتأمل سويسرا وليختنشتاين أن يؤدي التقسيم الحالي للعمل بين وكيلة الأمين العام ومساعد الأمين العام إلى تمكين المكتب من إحراز تقدم لتحقيق هذا الهدف.

كما تريان أن وكيلة الأمين العام هي في وضع أفضل لتقديم المشورة للأمين العام عندما يشرع في وضع مبادرات جديدة لإحداث تغييرات في سير الأعمال. ومن المؤكد أن مشاركة وكيلة الأمين العام بصفة مراقب في اجتماعات لجنة الإدارة تشكل خطوة هامة في هذا المجال. وتجدر الملاحظة إلى يمكن أن يكون بوسع وكيلة الأمين العام تقديم مساهمة أكبر لو أنها كانت تتمتع بنفس المركز الذي يتمتع به الأعضاء الآخرون في لجنة الإدارة.

٢٦ - أشار إلى أن الشعب الثلاث جميعها التابعة للمكتب قد أجرت مؤخراً عملية استعراض خارجي، وقال إن النتائج التي تتمخض عن هذه الاستعراضات ذات أهمية للدول الأعضاء لأنها تُعِّد لإجراء استعراض للمكتب بنفسها في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الاقتراح الداعي إلى نقل جميع مهام التحقيق في الأمانة العامة إلى المكتب مسألة تستحق البحث وأن الوفود تتطلع إلى تلقي معلومات أكثر تفصيلا في هذا الصدد. وقال إن سويسرا وليختنشتاين تتوقعان أيضاً أن يقدم الأمين العام الاختصاصات المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٤٧ في حينها لقيام الجمعية العامة بإجراء استعراض ولاية المكتب.

٢٧ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين)، قال إن وفد بلده يود أن يؤكد مجدداً على أهمية الإبقاء على الفصل بين هيئات الرقابة الداخلية والخارجية لأن هذا الفصل مطلوب لضمان فعاليتها. لذلك، تُشجع هيئات الرقابة على إقامة علاقات تعاون بينها مع الاحتفاظ بأدوارها المتميزة.

٢٨ - وقال إن وفد بلده يشعر بالارتياح إزاء التقدم الذي أحرز في مجال تعزيز أداء عمل المكتب، ولا سيما إجراء استعراض خارجي للنوعية. وتمكن هذه الاستعراضات الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن الطلبات والمقترحات التي يقدمها المكتب.

٢٩ - وقال إن الجهود التي يبذلها المكتب لتحديد أولويات توصياته المتعلقة بمراجعة الحسابات على أساس المخاطر، وإبراز التوصيات البالغة الأهمية مدعاة للترحيب. لكن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء التوصيات البالغة الأهمية الـ ٣٦ التي لم تنفذ بعد. ولاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من المخاطر التشغيلية التي تم تحديدها تتعلق بتوصيات بشأن مراجعة الحسابات حول أنشطة غير متصلة بحفظ السلام.

٣٠ - ومن تقرير المكتب، لم يكن من الواضح هل أن الغرض من التقييمات التي تجريها شعبة التفتيش والتقييم يتمثل في تقييم فعالية وكفاءة الكيانات التي يجري تقييمها أو في قدرة الكيانات على تقييم برامجها ومشاريعها الخاصة بها. وأضاف أن وفد بلده يرى أيضا بأنه من المفيد معرفة ما هي الإجراءات التي اتخذها الإدارة استجابة للتقارير التي تعدها شعبة التحقيقات.

٣١ - وأعرب عن ثقته بأن المكتب سيراعي الملاحظات التي أبدتها اللجنة حول السبل التي يمكنه أن يحسن من خلالها فعاليته، بما في ذلك عن طريق إصدار تقارير عن التحقيقات في حينها والحاجة إلى إجراء مزيد من التدقيق على أنشطة الشراء التي تضطلع بها البعثة. وقال إن وفد بلده يتطلع أيضا إلى معرفة آراء اللجنة بشأن تنفيذ تدابير الإصلاح والتغيير الهامة، مثل نظام المساءلة واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا.

٣٢ - واختتم كلامه بالإعراب عن قلق وفد بلده إزاء عدم موافقة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر على تقييم ”مرض جزئيا“ الذي منحه له المكتب في ما يتعلق بالإدارة وإدارة المخاطر والرقابة، بالنظر إلى الموارد الكبيرة التي استثمرت في هذا المشروع.

٣٣ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية)، قال إن المكتب لا يزال يضطلع بدور حيوي في ضمان الشفافية والمساءلة والفعالية بالنسبة للأمم المتحدة. وإن تركيزه على الاستخدام المسؤول للموارد والاهتمام بالهدر والغش وسوء الإدارة يعزز النزاهة والمساءلة في المنظمة.

٣٤ - وخلال السنوات القليلة الماضية، حاولت الجمعية العامة تزويد المكتب بالموارد والأدوات التي يحتاج إليها للاضطلاع بولاياته. وعُيِّن أمين عام مساعد لمساعدة وكيلة الأمين العام في وضع أهداف وأولويات الاستراتيجية. وقد تحسنت وظيفة مراجعة الحسابات وازدادت القدرات على البحث عن الأدلة عند مراجعة الحسابات. وقال إن جميع الشعب التابعة للمكتب تسعى إلى مواصلة تعزيز التنسيق مع بعضها بعضا، وأعيدت هيكلة شعبة التحقيقات وتم ملء الشواغر الرئيسية. وقال إن وفد بلده يثني أيضا على وكيل الأمين العام للشروع في برنامج تجريبي لنشر تقارير المراجعة الداخلية للحسابات على موقع المكتب على الإنترنت وإصدار قائمة بالمصطلحات الأساسية للرقابة.

٣٥ - إلا أنه على الرغم من التقدم المحرز، فإن وفد بلده يرى أن المكتب لا يزال يواجه تحديات تتعلق بقدرته على إجراء التحقيقات واستعداده لمتابعة التحقيقات على نحو استباقي. وقد نجم عن الاستعراض الخارجي للنوعية ٩١ توصية، وهو رقم مرتفع بكل المقاييس. وقال إن وفد بلده يحث شعبة التحقيقات على تنفيذ هذه التوصيات بأسرع ما يمكن.

٣٦ - وتشمل التحديات الأخرى التي يواجهها المكتب الحاجة إلى كفالة استقلاليته التشغيلية وهو أمر بالغ الأهمية من أجل فعالية ومصداقية الرقابة الداخلية، والقدرة على ممارسة المزيد من الاستقلالية الذاتية في الميزانية. ومن الأهمية بمكان عدم تقييد المكتب بحدود التمويل خلال اضطلاعه بعمله الأساسي.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع) مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/68/186)

٣٧ - **السيد ريش** (الموظف المسؤول، مكتب الأمم المتحدة للشراكات)، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/68/186)، قال إن إدارة مكتب الأمم المتحدة للشراكات تدير صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الخدمات الاستشارية للشراكات والتواصل.

٣٨ - ويعمل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بمثابة حلقة وصل بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة. وفي نهاية عام ٢٠١٢، بلغت المخصصات التراكمية التي قدمتها مؤسسة الأمم المتحدة عن طريق الصندوق إلى المشاريع التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة حوالي ١,٢ بليون دولار. وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من التمويل كان قد خصص لحملات شلل الأطفال والحصبة والملاريا، فقد خصصت مبالغ كبيرة لمشاريع تهدف إلى تمكين النساء ومساعدة الفتيات المراهقات. كما فعل الصندوق أموراً كثيرة من أجل تعزيز مبادرات الطاقة المستدامة، ودعم جهود الأمين العام المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تقديم التمويل للمستشار الخاص المعني بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٩ - ويركز صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية على تعزيز صوت المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان وكفالة مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية. ومن خلال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وجّه المكتب حوالي ١١٠ ملايين

دولار لأكثر من ٤٠٠ مشروع في ١٥٠ بلدا في جميع أنحاء العالم. وأطلق صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية الجولة السابعة من اقتراحات المشاريع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وعند إغلاق قبول الطلبات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان الصندوق قد تلقى ٣ ٠١٣ مقترح مشاريع.

٤٠ - وثمة عنصر آخر من عناصر عمل المكتب وهو خدمات تقديم المشورة والدعوة لصالح الشراكات. وقد بدأت هذه الخدمات في عام ٢٠٠٦ استجابة للطلب المتزايد من منظومة الأمم المتحدة والحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول لإسداء المشورة بشأن أفضل السبل لإنشاء وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٤١ - **السيد نافوتي** (فيجي)، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على مشاركة الجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص، في الأنشطة الرامية إلى تحقيق غايات وأهداف الأمم المتحدة.

٤٢ - وقال إن المعلومات الواردة في التقرير تتعلق بأعمال لجان رئيسية أخرى تابعة للجمعية العامة وأنه من الملائم أيضا أن تتاح لها الفرصة لأن تنظر في محتوياته لأن ذلك سيعزز الشفافية ويشجع على مزيد من الحوار الحيوي والبناء حول جميع جوانب هذا الموضوع الهام.

٤٣ - وقد تسهم الشراكات الفعالة بين المنظمة والقطاع الخاص مساهمة هامة في الجهود الجماعية للمجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والتشجيع على الحوار بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٤ - وقال إن الأمين العام أفاد في تقريره أنه يجري استعراض الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة للتيقن من أنه يجري تحديثه ليعكس تطور التعاون بين المؤسسة والأمم المتحدة. وقال إن المجموعة تعتقد بقوة بأن الاعتراف بالقيادة الوطنية وملكية البلدان لاستراتيجياتها الإنمائية ينبغي أن تشكل المبدأ التوجيهي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة. وينبغي أيضا صياغة شراكات تقوم على هذا المبدأ، وينبغي للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق المقاصد والأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أن تكملها لا أن تحل محلها أو تتجاوزها.

٤٥ - وينبغي ألا تقلل المبادرات الجديدة وخاصة الشراكات من الدور التنظيمي للدولة والهيئات الحكومية الدولية. والأهم من ذلك، يجب الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة والدور الرئيسي للحكومات ومسؤوليتها في صنع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن تخضع الشراكات إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويجب تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في عملها.

٤٦ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي)، قال إنه على الرغم من أن التقرير يقدم لمحة عامة جيدة عن عمل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وخدمات المشورة لصالح الشركات والتواصل، فإن وفد بلده يرغب في معرفة المزيد عن الجهود التي يبذلها المكتب للتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة عن مجالات العمل ذات الصلة. وأضاف أن وفد بلده طلب المزيد من المعلومات في هذا الصدد في المشاورات غير الرسمية.

٤٧ - وينبغي للجنة أن تضع التقرير في الاعتبار عندما تنظر في طلب ميزانية الأمين العام لإنشاء مرفق جديد للشراكة. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يلاحظ أن الأمين العام اقترح ضرورة نقل جزء من المكتب والإدارة المباشرة للصندوق الاستئماني التابع له إلى مرفق الشراكة الجديدة، في

حين يجب أن تظل الصناديق الأخرى، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، بإدارة نائب الرئيس التنفيذي للمكتب، بسبب طبيعته المتميزة. وإن الاقتراح الداعي إلى استخدام الإدارات والخدمات والموارد الأخرى لمكتب الاتفاق العالمي للمرفق الجديد، مع الحفاظ على استقلاليتها، يتطلب مزيداً من التمحيص. ولا تزال آليات المساءلة وتقييم الأداء للمرفق الجديد غير واضحة. وأضاف أن وفد بلده سيطرح هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة في المشاورات غير الرسمية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٨ - واختتم كلامه بالقول إن وفد بلده يأسف بشدة لعدم صدور تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بعد بجميع اللغات الرسمية، على الرغم من أنه أنجز في منتصف آب/أغسطس ٢٠١٣. وأضاف أن التأخير في صدور هذا التقرير سيجعل من الصعب النظر في تقارير أخرى مقدمة إلى اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١١:١٥.